2022-09- 24
العدد:3723

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي:

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

انتشال عشرات جثث المهاجرين قبالة السواحل السورية واللبنانية

- الموافقة على تفعيل خط مواصلات شارع فلسطين بمخيم اليرموك
- منظمة حقوقية.. الإفراج عن 573 معتقلاً منذ مرسوم العفو الأخير في سوريا
- غوتيرش يتهم المجتمع الدولي بعدم تطابق الأقوال مع الأفعال تجاه الأونروا

آخر التطورات

أفادت مصادر إعلامية عربية ولبنانية أن ما لا يقل عن 71 مهاجراً لقي حتفه وأصيب 20 آخرون بعد غرق المركب الذي كان يقلهم قبالة السواحل السورية، وكان على متن المركب الذي انطلق من لبنان أكثر من 120 مهاجر أغلبهم سوريون ولبنانيون وفلسطينيون، فيما لاتزال جهود الإنقاذ مستمرة.

ووفق أقوال أحد الناجين، فإن الزورق الذي كان يحمل على متنه 150 مهاجراً من جنسيات سورية ولبنانية وفلسطينية انطلق من شمال لبنان يوم الثلاثاء بقصد الهجرة إلى قبرص التركية.

من جانبه أكد وزير النقل اللبناني "علي حمية" هذه الحصيلة بعد أن كان قد تحدث في وقت سابق من صباح اليوم الجمعة (23 أيلول/سبتمبر 2022) عن 61 قتيلاً، مؤكداً أن غالبية ركاب المركب هم من اللبنانيين واللاجئين السوريين المقيمين في لبنان وبأن معظم الجثث من دون أوراق ثبوتية، منددا بالظاهرة التي باتت "هجرة غير شرعية منظمة"، على وقع تكرار حوادث مماثلة خلال الأشهر الأخيرة.

وأفادت وزارة الصحة السورية أول أمس الخميس وفاة 34 شخصًا وإصابة 20 آخرين بعد غرق مركبهم قبالة سواحل مدينة طرطوس شمال غرب البلاد، واليوم قال مصدر طبي في محافظة طرطوس إن فرق الإنقاذ عثرت منذ ساعات الصباح الأولى وحتى الآن على 17 غريقاً بينهم نساء وأطفال في منطقة البصيرة شمال مدينة طرطوس بحوالي 13 كلم، من ضحايا الزورق اللبناني الذي غرق أمس".

وزادت محاولات الهجرة غير النظامية في لبنان وتصاعدت وتيرتها مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية في البلاد، فقد شهدت سواحل البلاد يوم 24 من نيسان/أبريل الماضي فاجعة تمثلت بغرق قارب يحمل العشرات من المهاجرين، بينهم عدد كبير من النساء والأطفال، قبالة سواحل مدينة طرابلس (شمال).

ويبلغ عدد الفلسطينيين السوريين المقيمين في لبنان 29 ألف لاجئ، يعانون من أوضاع إنسانية مزرية نتيجة التدهور الاقتصادي والمعيشي وغلاء الأسعار وعدم توفر موارد مالية، وانتشار البطالة، ناهيك عن شح المساعدات الإغاثية المقدمة لهم من المؤسسات والجمعيات الخيرية.

في سياق بعيد وافق وزير الإدارة المحلية في الحكومة السورية "حسين مخلوف" على فتح الطريق، وتأمين مواصلات تتضمن حافلات ركاب كبيرة(باصات) وصغيرة (سرافيس) من وإلى مخيم فلسطين انطلاقاً من دمشق.

وبحسب نشطاء، تأتي هذه الخطوة بعد جهود بذلها العديد من أبناء المخيم بهدف تذليل العقبات أمام عودة الأهالي، وللتسريع في إعادة تأهيل البنى التحتية من كهرباء وماء، والتي تعتبر حجر الأساس في عودة المزيد وضمان الاستقرار والازدهار في المنطقة.

من جانبهم طالب مهتمون بشؤون المخيم بضرورة الإسراع في تقديم طلبات العودة وتكثيفها لتصبح حركة الأهالي طبيعية بعد التسهيلات التي شهدتها عملية الحصول على موافقة أمنية في الآونة الأخيرة، مع أهمية التركيز على السعي الحثيث لتأمين ممتلكات الأهالي ومحاربة ظاهرة التعفيش.

وشهد المخيم في الآونة الأخيرة حركة نشطة في إعادة وتأهيل البنى التحتية وتأمين بعض الخدمات الأساسية للقاطنين داخله، حيث تم إصلاح شبكة المياه والصرف الصحي في شارعي اليرموك وفلسطين، وتعبيد شارع فلسطين، وإعادة ترميم مدرسة أسد بن الفرات، وافتتاح عدد من العيادات الطبية، فيما أعلنت الأونروا أنها ستقوم بترميم وتأهيل منشآتها التعليمية والصحية في مخيم اليرموك

قالت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، إنها وثقت الإفراج عن قرابة 573 شخص من قبل النظام السوري من مُختلف السجون المدنية والعسكرية والأفرع الأمنية في المحافظات السورية، بينهم 63 سيدة و17 شخصاً كانوا أطفالاً حين اعتقالهم، وذلك في الفترة الممتدة من 1-5-2022 وحتى 21-9-2022 على خلفية مرسوم العفو رقم 7 لعام 2022.

وطالبت الشبكة، المجتمع الدولي بالضغط على النظام السوري لإطلاق سراح قرابة 135 ألف شخص ما زالوا معتقلين/ محتجزين لدى النظام السوري، وتُذكِّر أنّ من بينهم قرابة 95 ألف شخصاً هم في عداد المختفين قسرياً، مشددة على ضرورة قيام النظام السوري بإلغاء المحاكم الاستثنائية وإبطال كافة الأحكام الصادرة عنها، لأن هذه المحاكم تنتهك العديد من حقوق المواطنين الأساسية.

من جانبها أكدت مجموعة العمل أن عمليات الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين كانت عشوائية وتفتقر للتنظيم، حيث تم توثيق إطلاق سراح 14 فلسطينياً منهم 4 لاجئات فقط منذ بدء سريان العفو، في الوقت الذي أفاد مصدر قضائي سوري أن مرسوم العفو الرئاسي يشمل السوريين فقط وفقاً لقانون الجنسية السورية، ولا يشمل من هم في حكمهم من الفلسطينيين أو أي جنسيات أخرى.

وتشير مجموعة العمل إلى أن السلطات السورية ما تزال تخفي قسراً أكثر من 2000 معتقل، بينهم 110 لاجئات، و(48) طفلاً فلسطينياً، ناهيك عن أعداد الضحايا الذين قضوا تعذيباً.

في شأن مختلف قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش: "إنه ولفترة طويلة جداً، كان نهج المجتمع الدولي تجاه وكالة الأونروا يشوبه انعدام التطابق بين الأقوال والأفعال، حيث تعد الأونروا شبكة أمان للفئات الأشد عرضة للمخاطر، ومصدرا للاستقرار في المنطقة، وشريان حياة للأمل والفرص للملايين، ومع ذلك، لا زالت الأونروا عالقة في مأزق مالي".

جاء ذلك خلال اجتماع دعت له السويد والأردن على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة لاستكشاف حلول دائمة لسد الفجوة التمويلية المزمنة لوكالة الأونروا)، وقُبيل تجديد مهام ولاية الأونروا في وقت لاحق من هذا العام.

ودعا غوتيرش الدول للتوفيق بين التأييد الساحق للولاية وبين تمويل أكثر استدامة يمكن التنبؤ به من أجل عمليات الوكالة، داعياً الدول للوقوف مع الأونروا لمساعدة لاجئي فلسطين، والاستثمار في السلام والاستقرار والأمل".

وكانت الأونروا قد أعلنت قبل عدة أشهر حاجتها الحصول على دعم من المجتمع الدولي بقيمة 1.6 مليار دولار للعام الجاري من أجل تغطية النفقات وتقديم الخدمات وبرامج التنمية الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، ويعيش" 438" ألف لاجئ فلسطيني في سوريا يشكل الأطفال قرابة 36 بالمئة منهم، ويعاني أكثر من 40 في المئة منهم التهجير الداخلي والنزوح عن بيوتهم.